

الحامي
مؤيد الدين الجاردي

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦١٣

الفهرس

صفحة		
٥٦٢	قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٦	قانون إلغاء قانون الاتحاد الوطني العربي
٥٦٣	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦	قانون إلغاء قانون مجلس البحث العلمي الأردني
٥٦٤	قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون الامن العام
٥٦٦	قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون الزراعة
٥٦٩	قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٦
٥٧١	قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
٥٧٢	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٦	نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك
٥٧٧	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦	نظام علاوات المهن الهندسية المساعدة في البلديات
٥٧٩	نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦	نظام المكافآت المالية لاعضاء اللجان الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس
٥٨٠	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام
٥٨١	نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام .
٥٨٣	نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية .
٥٨٤	نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات
٥٨٥	نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي .
٥٨٦	نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام الانتقال والسفر
٥٨٧	الاورس	
٥٨٨	قرارات صادرة من الديوان الخاص بتفسير القوانين	

مطبوعة للقرارات المسجلة الأردنية

هكذا من الأشهر

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٦

قانون الغاء قانون الاتحاد الوطني العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون الاتحاد الوطني العربي لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يحل الاتحاد الوطني العربي وتصفى جميع حقوقه والتزاماته .

المادة ٣ - أ - تقوم وزارة المالية بالمطالبة بحقوق الاتحاد وتحصيل امواله باعتبارها اموالا عامة وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية وقانون دعاوى الحكومة .

ب - تتولى وزارة المالية تسديد الالتزامات المترتبة على الاتحاد وتحل محله في اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك

المادة ٤ - يلغى (قانون الاتحاد الوطني العربي رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣) والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٦/٢/١٨

الحسين بن طلال

وزير المالية - وزير التربية والتعليم - وزير الثقافة والاعلام - وزير الانشاء والتعمير - وزير الخارجية والدفاع - رئيس الوزراء ووزير

وزير المالية - وزير التربية والتعليم - وزير الثقافة والاعلام - وزير الزراعة - وزير الاشغال العامة - وزير السياحة والآثار - وزير

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة - ناهي حسين الطراونه - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء - وزير الداخلية - لروت التلهوني

وزير الشؤون البلدية والقروية - عصام العجلوني - وزير دولة للشؤون الخارجية - التميمين - وزير الصناعة والتجارة - رجائي المعشر

نحس الحسين بن طلال نائب جهور الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٦

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦

قانون الغاء قانون مجلس البحث العلمي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٦/٣/١ .

المادة ٢ - يلغى قانون مجلس البحث العلمي الاردني رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٢ وتنقل اموال المجلس وموجوداته وحقوقه الى المركز الوطني للوثائق .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسين بن طلال

وزير المالية - وزير التربية والتعليم - وزير الثقافة والاعلام - وزير الانشاء والتعمير - وزير الخارجية والدفاع - رئيس الوزراء ووزير

وزير المالية - وزير التربية والتعليم - وزير الثقافة والاعلام - وزير الزراعة - وزير الاشغال العامة - وزير السياحة والآثار - وزير

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة - ناهي حسين الطراونه - وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء - وزير الداخلية - لروت التلهوني

وزير الشؤون البلدية والقروية - عصام العجلوني - وزير دولة للشؤون الخارجية - التميمين - وزير الصناعة والتجارة - رجائي المعشر

نحو الحسين بن علي بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٧٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موزع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية *

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية :-

ب- للمدير ان يفوض خطيا جميع او بعض الصلاحيات المخولة اليه بموجب القوانين والانظمة المرعية لأي ضابط لا تقل رتبته عن مقدم ما لم يرد نص يخالف ذلك .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي بالغاء تسمية (زعيم) و (رئيس) من الرتب النظامية الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمتي (عميد) و (نقيب) على التوالي ويستعاض عن كلمة (زعيم) بكلمة (عميد) وعن كلمة (رئيس) بكلمة (نقيب) حيثما وردت في هذا القانون او في الانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٤ - تضاف المادة التالية تحت الرقم (٩٤) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس :-

المادة ٩٤ :-

يطبق على افراد القوة احكام قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ وقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٢ والانظمة الصادرة بموجبها واية تعديلات تطرأ عليها او على تلك

الانظمة عند عدم توفر نص خاص في قانون الامن العام والانظمة الصادرة بموجبه بحيث يمارس المدير صلاحيات القائد العام الواردة فيها على افراد القوة .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٢/١٨

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	وزير الدفاع
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الخوامده	عبد العزيز الخطاط	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة	محمد عضوب الزين	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	وزير الدولة للشؤون الخارجية	حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة
			صلاح جمعه	رجائي المعشر

قانون الميراث في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٧٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي وتأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع بعقده .

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الزراعة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (١) وازضافة الفقرتين (٢ و ٣) التاليين اليها :

٢ - يحدد الوزير نسبة مايسمح بزراعته من كل محصول الى مجموع مساحة الاراضي التي في حيازة المزارع او الى مجموع مساحة اراضي القرية كما يحق له استثناء بعض الجهات والاراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .

٣ - كل من يخالف احكام البنود (أ . ب . ج . د . هـ .) من الفقرة (١) من هذه المادة واحكام الفقرة (٢) منها والقرارات الصادرة بمقتضاها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دويم او كسوره .

المادة ٣ - تلغى المادتان (٤ و ٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادتين التاليين تحت عنوان (المشاريع الزراعية) :

المشاريع الزراعية

المادة ٤ - للوزارة ان تنشئ وتدير المشاريع الزراعية في اية منطقة في المملكة لتحقيق الغايات المقصودة من هذا القانون بما في ذلك :

أ - تقديم الاعمال والخدمات المتعلقة بالثروة الزراعية على اختلاف انواعها واشكالها وتنميتها .

ب - تنمية الثروة الحيوانية والحفاظة عليها .

ج - اقامة الوحدات السكنية في المشاريع الزراعية او بصورة ملحقة لها .

د - توفير المياه لختلف متطلبات المشاريع الزراعية .

هـ - القيام بآية اعمال او خدمات تحتاج اليها المشاريع الزراعية وتكون ضرورية لها بما في ذلك تجهيزها بالالات والمواد الزراعية .

المادة ٥ - أ - يجوز تملك الاراضي التي انشئ عليها اي مشروع زراعي بما في ذلك الوحدات السكنية المقامة في المشروع او الملحقة به عن طريق البيع للمواطنين المقيمين في منطقة المشروع ، كما يجوز بيع وتأجير الخدمات والالات والمواد الاخرى الخاصة بالمشروع او التابعة له الى اولئك المواطنين .
ب - تحدد شروط وطرق وأثمان وبدلات عمليات البيع والتأجير المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والجهة المختصة بها بانظمة يصدرها مجلس الوزراء :-

المادة ٤ - تعدل المادة (١٣٣) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وازضافة الفقرة (ب) التالية اليها :
ب - تقام مزارع تربية الحيوان بترخيص من الوزير وله ان يصدر قرارات تتضمن مواصفات تلك المزارع وشروط ترخيصها والتعليقات الفنية الواجب اتباعها في تربية ورعاية الحيوان واجراءات مراقبة تلك المزارع ونماذج سجلاتها .

المادة ٥ - تلغى المادة (١٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٣٥ :

أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار كل من يخالف احكام المادة (١٣٣) من هذا القانون او القرارات الصادرة بمقتضاها .

ب - يعاقب بغرامة مقدارها خمسة عشر دينارا عن كل رأس من الغنم او الماعز وخمسون دينارا عن كل رأس من البقر يتم ذبحه خلافا لاحكام المادة (١٣٤) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها وتضاعف العقوبة في حالة التكرار وتصادر الحيوانات موضوع المخالفة .

ج - يجوز للحاكم الاداري اغلاق الحقل الذي ارتكب صاحبه المخالفة لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستين يوما .

المادة ٦ - تلغى الفقرة (أ) من المادة (١٦٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

أ - يمنح الوزير مكافأة لا تزيد على عشرة دنانير لاول شخص يقوم بتبليغ قسم الشرطة عن الاصابة بأي مرض وبائي او معد وقعت ضمن دائرة اختصاص ذلك القسم .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٦٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ي) التالية الى اخرها :
ي - تنظيم استيراد وتصدير وتداول ونتاج المضادات الحيوية والمهرمونات والعلاجات المعدة للاستعمال الحيواني .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٧٣) من القانون الاصلي بشطب الرقم (١٦٤) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالرقم (١٧٠)

المادة ٩ - تلغى المادة (١٧٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة (١٧٤) :

يعاقب بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل رأس من الماشية ومائتا فلس عن كل رأس من الاغنام والماعز وكل من لا يقوم ببيع تلك الحيوانات خلال المدة المحددة في المادة (١٧١) من هذا القانون ويجوز للوزير ان يقرر ان يأمر ببيع الحيوانات موضوع المخالفة على نفقة المخالف ويبيعها لحسابه .

هذا من المأمور

المادة ١٠ - تلغى المادة (١٧٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٧٥ :

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً كل من يخالف احكام المادة (١٧٢) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها .

١٩٧٦/٢/١٨

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح أبو زيد	صبيحي أمين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الخوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير العمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة لشؤون الداخلية	وزير الصحة بالوكالة
محمد عضوب الزين	لاجي حسين الطراونه	راكاڤ عناد الجازي	نورث التهلوي	محمد عضوب الزين
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الدولة	وزير الشؤون الخارجية	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نفس الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٦

٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/٣/١ .

المادة ٢ - تعدل اسماء وارقام الفصول والبرامج التالية المنصوص عليها في القانون الاصيل على الوجه التالي :

أ - بالغاء عبارة (الفصل ١/٥٦ - وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية) والاستعاضة عنها بعبارة (١/٥٦ - وزارة الشؤون البلدية والقروية) .

ب - بالغاء عبارة (الفصل ٥٤ - مجلس البحث العلمي) حيثما وردت في القانون الاصيل والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٥٤ - المركز الوطني للوثائق) .

ج - بالغاء عبارة (الفصل ٧٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) حيثما وردت في القانون الاصيل والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٧٣ - دائرة الشؤون الاجتماعية) .

د - بالغاء عبارة (الفصل ٧٤ - دائرة العمل) حيثما وردت في القانون الاصيل والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٧٤ - وزارة العمل) .

هـ - بالغاء عبارة (الفصل ٧٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل البرنامج - هـ - معهد الخدمة الاجتماعية) حيثما وردت في القانون الاصيل ، والاستعاضة عنها بعبارة (الفصل ٧١ - وزارة التربية والتعليم البرنامج - م - معهد الخدمة الاجتماعية) .

المادة ٣ - تعدل مخصصات النفقات الجارية في الجداول الاجمالية في القانون الاصيل كما يلي :

أ - ينزل مبلغ (١٠٠٠٠) دينار من الفصل (١/٧٣) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ب - يضاف مبلغ (١٠٠٠٠) دينار الى الفصل (١/٧١) - وزارة التربية والتعليم .

هكذا من المأهول

المادة ٤ - تتحمل الفصول المعدلة بموجب المادة (٢) من هذا القانون جميع الالتزامات المالية التي تترتب قبل نفاذ احكام هذا القانون على الفصول السابقة .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمدود	احمد الشوبكي	غالب بركات

وزير المواصلات	وزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	فروت التلهوني	فروت التلهوني

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٤/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
أ - يعفى ما يعادل ٥٠٪ من الدخل الذي يجنيه اي شخص مقيم في المملكة بمقتضى احكام البندين (ب) و (د) من الفقرة (١) من المادة (٥) من هذا القانون اذا كان ذلك الدخل متأتيا من القطاع العام والبلديات ويعفى ما يعادل (٢٥ ٪) من الدخل المذكور اذا كان متأتيا من القطاع الخاص .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الاعلام	وزير الثقافة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمدود	احمد الشوبكي	غالب بركات

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	فروت التلهوني	فروت التلهوني

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

هكذا من الله على

نعي الحسن بن طهول نائب مهلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٧٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٦

نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم ٩ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام البعثات العلمية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الجامعة	جامعة اليرموك .
الرئيس	رئيس جامعة اليرموك
بعثة علمية	البعثة التي تكون مدتها اربعة اشهر متصلة فاكثر وتكون غايتها اتمام الدراسة والحصول على درجة علمية او دبلوم او شهادة من إحدى الجامعات او معاهد التعليم العالي او التخصص في بعض الفروع العلمية او التطبيق العلمي او كسب مهارة او خبرة معينة او الاطلاع على ناحية من نواحي المعرفة النظرية او التطبيقية او حضور مسابقات دراسية موسمية محددة .
المبعوث	من يرسل في بعثة علمية لمصلحة الجامعة .
لجنة البعثات	وتشمل ما يلي :

أ - (لجنة مجلس الجامعة) المنصوص عليها في قانون الجامعة اذا كان المبعوث من اعضاء الهيئة التدريسية او المحاضرين او المحاضرين المتفرغين او من مساعدي التدريس والبحث .

ب - (اللجنة الاولى) و (اللجنة الثانية) المنصوص عليهما في انظمة الموظفين في الجامعة والمختصين بتعيين وترقيع الموظفين والموظفين الاداريين والفنيين فيها اذا كان المبعوث من اولئك الموظفين .

الموظف الاكاديمي عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس او البحث ممن له علاقة بالتدريس .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على اي شخص يوفد في بعثة علمية لمصلحة الجامعة لمدة اربعة اشهر فاكثر سواء كان من العاملين في الجامعة او التزم للعمل فيها ، وسواء اكانت الجامعة او اية جهة اخرى هي التي ستولى الاتفاق على بعثته .

المادة ٤ - تهدف البعثات العلمية الى رفع مستوى الاداء الوظيفي للعاملين في الجامعة او الذين يلتزمون للعمل فيها بما في ذلك حصولهم على درجات علمية .

المادة ٥ - يشترط في المرشح للبعثة العلمية ما يلي :

- ان يكون اردنيا غير محكوم عليه بجناية او جنحة ماسة بالشرف
- ان تتوفر فيه شروط اللياقة الصحية للعمل بشهادة من اللجنة الطبية المعتمدة من قبل الجامعة .
- ان يكون حائزا على المؤهلات والشروط المقررة للبعثة العلمية التي رشح لها .

المادة ٦ - يتم ايفاد المبعوث بقرار من الرئيس وتنسب من لجنة البعثات بناء على اقتراح :

- من مجلس الدائرة الاكاديمية ومجلس الكلية المختصين اذا كان المبعوث موظفا اكاديميا في الجامعة او التزم للعمل في وظيفة اكاديمية فيها بعد انتهاء بعثته .
- من العميد او المدير المختص اذا كان المبعوث موظفا اداريا او فنيا .

المادة ٧ - يجب ان يتضمن قرار البعثة العلمية ما يلي :

- حق التخصص
- مجموع المدة التي ستستغرقها البعثة العلمية على ان يصدر القرار بتجديدها سنويا .
- الدرجة العلمية او الدبلوم او الشهادة التي يطلب من المبعوث الحصول عليها او التدريب الذي يطلب منه القيام به .
- اية امور اخرى تقتضيها مصلحة الجامعة .

المادة ٨ - أ - تحدد مدة البعثة العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية على الوجه التالي :

- تكون البعثة العلمية للحصول على درجة الماجستير لمدة سنتين اذا كان المبعوث من حاملي درجة البكالوريوس .
- تكون مدة البعثة العلمية للحصول على درجة الدكتوراه ثلاث سنوات اذا كان المبعوث من حاملي درجة الماجستير .
- تكون البعثة العلمية للحصول على درجة الدكتوراه لمدة اربع سنوات اذا كان المبعوث من حاملي درجة بكالوريوس .

ب - يجوز تمديد المدة المقررة للحصول على درجي الماجستير والدكتوراه والمنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة لسنة واحدة على الاكثر اذا لم يتمكن المبعوث من الحصول على الدرجة العلمية المطلوبة خلال تلك المدة لعذر تقبله لجنة البعثات او اذا قدمت الجامعة التي يدرس فيها المبعوث اسبابا تبرر ذلك التمديد .

المادة ٩ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) من هذا النظام :

- أ - يوقع المبعوث لدى الكاتب العدل تعهد العمل في الجامعة ضعفي المدة التي سيقضيها في البعثة .
- ب - يقدم كفالة لدى الكاتب العدل من شخص مليء يكفله بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليه وقأدية جميع المبالغ التي ستفق عليه وعلى أفراد عائلته بسبب البعثة بما في ذلك اجور السفر ونفقات التعليم وبند تكاليف المعيشة وسائر المخصصات التي ستصرف من الجامعة او من اية جهة اخرى بموجب احكام هذا النظام مضافا اليها ١٠٠ ٪ من مجموعها ويشترط في الكفيل ان يكون له محل اقامة ثابت ومعروف في المملكة وان يكون تاجرا مصدقا على ملاءته من الغرفة التجارية مسجلا فيها ضمن الفئة الثانية على الأقل او مالكا لعقار على ان يقوم برهن هذا العقار لمصلحة الجامعة قامينسا لنفقات البعثة العلمية .

المادة ١٠ - يؤمن للمبعوث على حساب الجامعة او الجهة التي ستولى الاتفاق عليه او بالاشتراك بينهما ما يلي :

- أ - اجور سفره مع زوجته وثلاثة من اولاده من هم دون الثامنة عشرة الى مقر البعثة ذهابا وايابا بالدرجة السياحية بالطائرة مرة واحدة طيلة مدة البعثة .
- ب - رسوم الجامعة او المعهد الموفد اليه .
- ج - تكاليف طباعة الاطروحة وفق ادنى الشروط التي تنص عليها انظمة الجامعة او المعهد الموفد اليه .
- د - مبلغ شهري مقطوع تحدده لجنة البعثات ويشمل هذا المبلغ تكاليف المعيشة وأثمان الكتب واية لوازم دراسية اخرى .
- هـ - اية نفقات دراسية اخرى ترى لجنة البعثات انها ضرورية لاتمام متطلبات البعثة وذلك بموجب وثائق مصدقة من الجامعة او المعهد الموفد اليه .

المادة ١١ - اذا كان المبعوث موظفا في الجامعة فيصرف له من مخصصات وظيفته ما يلي بالاضافة الى علاوة غلاء المعيشة العائلية التي يستحقها كاملة :

- أ - نصف مجموع راتبه وعلاواته اذا كان اعزبا
- ب - ثلاثة ارباع مجموع راتبه وعلاواته اذا كان متزوجا

المادة ١٢ - يعتبر المبعوث وكفيله مسؤولين عن الوفاء والقيام بجميع الالتزامات المستحقة للجامعة بمقتضى احكام هذا النظام ايا كانت الجهة التي تولت الاتفاق على المبعوث .

المادة ١٣ - أ - على المبعوث :

- ١ - ان يتم بعثته في المدة المقررة لها وان يواظب على الدراسة او التدريب او البحث وفقا لمتطلبات وشروط البعثة العلمية التي اوفد اليها والتقييد بالقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة او المؤسسة التي يدرس او يتدرب فيها ، وان يكون حسن السيرة والسلوك محافظا على سمعة المملكة والجامعة ولا يسيء الى تقاليد الدولة التي اوفد اليها او يخالف قوانينها وانظمتها .
- ٢ - ان يزود الجامعة بالمعلومات والوثائق عن سير دراسته او تدريسه وباية معلومات او وثائق اخرى يطلبها منه العميد او المدير المختص والتقييد باية تعليمات تصدر اليه تنفيذا لاحكام هذا النظام .

ب - يتولى العميد او المدير المختص متابعة دراسة المبعوث والشؤون الاخرى المتعلقة ببعثته .

المادة ١٤ - لا يجوز للمبعوث القيام باي عمل مقابل اجر خلال مدة بعثته الا اذا كان العمل مرتبطا بموضوعها ولا يؤثر على سير دراسته وحصل على موافقة خطية مسبقة من الرئيس .

المادة ١٥ - لا يجوز للمبعوث تغيير المؤسسة التي اوفد اليها او موضوع التدريب الذي تتعلق به بعثته ، او الدرجة العلمية التي يطلب منه الحصول عليها الا بموافقة لجنة البعثات وفي حالة موافقتها على ذلك التغيير يظل المبعوث وكفيله ملزمين باحكام هذا النظام والتعهد وعقد الكفالة الموقع منها .

المادة ١٦ - مع مراعاة احكام هذا النظام تعتبر المدة التي يقضيها المبعوث من العاملين في الجامعة في بعثته خدمة فعلية له فيها .

المادة ١٧ - على المبعوث ان يعود الى المملكة خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من تاريخ انتهاء بعثته ويقدم للرئيس خلال اسبوع واحد من وصوله الى المملكة طلبا خطيا لتسلم العمل الذي سيسند اليه . واذا لم يصدر قرار من الجهة المختصة في الجامعة بتعيين المبعوث من غير العاملين في الجامعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه للطلب فيعتبر المبعوث وكفيله في حل من جميع الالتزامات المترتبة عليهما بمقتضى احكام هذا النظام وبموجب اي تعهد او عقد اخر وقعاه مع الجامعة .

المادة ١٨ - أ - للجنة البعثات اتخاذ القرار بانهاء البعثة في اي من الحالات التالية :

- ١ - اذا صدر بحق المبعوث حكم اكتسب الدرجة القطعية بجنابة او جنحة ماسة بالشرف .
 - ٢ - اذا اتخذت المؤسسة او الجامعة التي يدرس فيها قرار بفصله .
 - ٣ - اذا انتمى المبعوث الى حزب سياسي ممنوع او تدخل في شؤون البلاد التي يدرس فيها اوقام بنشاط سياسي لا يتفق ومصلحة المملكة وسياساتها العليا على ان يعود تقدير ذلك الى لجنة البعثات بناء على تقارير وبيانات تقنع بها .
 - ٤ - اذا دلت نتائج السيرة على تقصير او رسوب ترى لجنة البعثات معه انه لا يمكن ان يحصل على المؤهل في المدة المقررة للبعثة .
 - ٥ - اذا لم يتمكن المبعوث من الحصول على المؤهل المطلوب في نهاية مدة البعثة دون علم مشروع تقبله لجنة البعثات .
 - ٦ - اذا تخلف المبعوث عن السفر او الالتحاق بالبعثة لاي سبب كان في الوقت المحدد لها دون موافقة لجنة البعثات .
 - ٧ - اذا خالف المبعوث اي حكم من احكام هذا النظام او - التعليمات الصادرة بمقتضاه او شروط التعهد الذي قدمه .
- ب - اذا انتهت البعثة لاي من الاسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وجب على المبعوث وكفيله ان يردا الى الجامعة دفعة واحدة جميع النفقات التي تكبدتها الجهة الموفدة سواء كانت الجامعة ام اية جهة اخرى مضافا اليها ١٠٠ ٪ من مجموعها وذلك دون حاجة الى اي اخطار او انذار وتنطبق احكام هذه الفقرة اذا صدر القرار بهزل المبعوث العامل في الجامعة او بتهنيته عن العمل او باعتباره فاقدًا لوظيفته اثناء وجوده في البعثة .
- ج - اذا كان انتهاء البعثة لاي سبب غير السبب المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة جاز للرئيس بتنسيب من لجنة البعثات السماح للمبعوث بمتابعة دراسته على نفقته الخاصة للمدة التي يحددها الرئيس بدلا من استرداد النفقات على ان يعمل المبعوث في الجامعة بعد انتهاء تلك المدة ضعفي المدة التي قضاه في البعثة على نفقة الجهة الموفدة وتطبق بحق المبعوث وكفيله احكام الفقرة (ب) من هذه المادة اذا لم يعد للخدمة خلال المدة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا النظام .

كلنا من الله على

المادة ١٩ أ - اذا صدر اي قرار يقضي بعزل المبعوث العامل في الجامعة او بتمجيته عن العمل او اعتباره فاقدا لوظيفته بعد عودته من البعثة وتسلمه للعمل في الجامعة فيلتزم هو وكفيله بان يردا الى الجامعة جزء من النفقات التي تكبدتها الجامعة او اية جهة اخرى تولت الاتفاق عليه اثناء البعثة ، يتناسب مع المدة المتبقية من خدمته التي التزم بها مضافا اليها ١٠٠٪ من النفقات التي تحقق عليه ردها .

ب - اذا قدم المبعوث استقالته من الجامعة ففسر عليه احكام الفقرة السابقة عند انقطاعه عن العمل حتى ولو قبلت تلك الاستقالة .

المادة ٢٠ - يجوز للجنة البعثات اعفاء المبعوث بناء على طلبه من اية التزامات ترتبت عليه بمقتضى احكام هذا النظام او شروط التعهد اذا انقطع عن الدراسة لاسباب صحية تحول نهائيا دون متابعته لدراسته او اذا ثبت ان حالته الصحية لا تساعد كليا على اداء الخدمة في الجامعة ويشترط في هذا الاعفاء ان يستند الى تقارير طبية صادرة عن لجنة طبية تعتمد بها لجنة البعثات . وللجنة البعثات قبول تلك التقارير او رفضها دون بيان الاسباب .

المادة ٢١ - تعتبر احكام هذا النظام جزءا من الشروط والالتزامات المترتبة على المبعوث وعلى كفيله وذلك بالإضافة الى الشروط والالتزامات الواردة في اي تعهد او عقد وقعه مع الجامعة .

المادة ٢٢ - لا يجوز تأجيل التزام المبعوث بالعمل في الجامعة الا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة الجامعة ويقررها مجلس الجامعة بناء على تنسيب من لجنة البعثات .

المادة ٢٣ - لمجلس الجامعة بتنسيب من لجنة البعثات اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عقيب الزين	لاجي حسين الطراونة	راكان عناد الجلاوي	ثروت الطهولي

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره

مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٦ تأمر

بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦

نظام علاوات المهن الهندسية المساعدة في البلديات

صادر بمقتضى المادة (٢/٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات المهن الهندسية المساعدة في البلديات لسنة ١٩٧٦) . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الامين	: امين العاصمة او امين القدس .
البلدية	: امانة العاصمة و امانة القدس و اية بلدية اخرى .
المجلس	: مجلس البلدية .
اللجنة	: اللجنة المشكلة بموجب المادة (٥) من هذا النظام .
الراتب الاساسي	: الراتب الاساسي للموظف المصنف او الراتب الذي يستحقه الموظف الغير مصنف او الموظف بعقد فيما لو عين بوظيفة مصنفة وفق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع آخر يحل محله .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على الفئات التالية من موظفي البلديات العاملين فعليا في حقول اختصاصهم :-

أ - خريج المعاهد الفنية الهندسية (البوليتكنيك) .
 ب - خريج المدارس الصناعية الذي مضى على مزاولته العمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
 ج - الموظف العامل باحدى المهن التي تدرس في المعاهد المهنية في البند (أ) و اكمل دورة تدريبية وامضى فترة لا تقل عن خمس سنوات في ممارسة هذه المهنة .
 د - المساح الذي اكمل احدى دورات المساحة الميدانية او حصل على شهادة مساحة من معهد معترف به وامضى مدة لا تقل عن خمس سنوات في مزاوله اعمال المساحة .
 هـ - الحاسب الفنى الذي زاول اعمال الحسابات المثلثية او استخراج المساحات بطريقة الاحداثيات او اللوغريتمات او البلانومتر او تنزيل النقاط المثلثية بواسطة الالات المختصة بذلك مدة لا تقل عن خمس سنوات .
 و - الرسام الذي زاول اعمال الرسم المساحي او تصوير الخرائط او تنظيم وتحديد الخرائط بمقاييسها المختصة مدة لا تقل عن خمس سنوات .

هذا من الأعمال

ز - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / المرازنة العامة اضافة اية مهنة اخرى يرى ضرورة شمولها باحكام هذا النظام .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٦) من هذا النظام للجنة بناء على طلب الامين او رئيس البلدية وتنسيب المجلس ان تمنح الموظف المشمول باحكام المادة (٣) من هذا النظام علاوة شهرية لا تتجاوز نسبتها ٣٠٪ من الراتب الاساسي .

المادة ٥ - تشكل لجنة برئاسة وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية وعضوية مندوب دائرة الاراضي والمساحة ومندوب عن البلدية المختصة تكون مهمتها النظر في الطلبات المرفوعة اليها وتدقيقها واقرار منح العلاوة للموظفين المشمولين باحكام هذا النظام ، على ان تقتزن قراراتها بمصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية.

المادة ٦ - لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة واية علاوة اخرى باستثناء المكافآت وبدل اجور النقل التي تمنح بقرار من مجالس البلديات لموظفي اسواق الخضار او المكافآت والاجور التي تمنح لموظفي البلديات لقاء تكليفهم باية مهمات بعد الدوام الرسمي بموجب قرارات صادرة عن المجالس البلدية او مجلس اماننة العاصمة والقدس ومصادق عليها من الجهات المختصة . وكذلك العلاوات الممنوحة بموجب الانظمة التالية :-

أ - نظام علاوات الميدان المرحد رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٣ .

ب - نظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٣ .

ج - نظام علاوات الانتقال والسفر رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ .

د - نظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي البلديات رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٢/٢٥

وزير المالية	وزير الريية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذو لسان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير المواصلات	وزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الدولة لشؤون
محمد عضوب الزين	عصام العجلوني	عصام العجلوني	عصام العجلوني

وزير البلدية والقروية	وزير الشؤون الخارجية	وزير الدولة	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العموي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	رجائي المعشر

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦

نظام المكافآت المالية لاعضاء اللجان الفنية

الخاصة بالمواصفات والمقاييس

صادر بالاستناد الى الفقرة (و) من المادة الرابعة من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المكافآت المالية لأعضاء اللجان الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - يمنح كل عضو من اعضاء اللجان الفنية المكلفة بوضع او تعديل المواصفات الاردنية او دراسة المواصفات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الوطنية او الاقليمية او الدولية للاستفادة منها في اصدار المواصفات الاردنية مبلغ ثلاثة دنانير عن كل اجتماع يحضره العضو وبحد اقصى مقداره خمسة عشر ديناراً عن كل مواصفة اردنية تعدها اللجنة .

ب - يستثنى من احكام هذا النظام موظفو مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة .

الحسن بن طلال

١٩٧٦/٢/٢٥

وزير المالية	وزير الريية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذو لسان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الدولة لشؤون	وزير الصناعة والتجارة
محمد عضوب الزين	عصام العجلوني	عصام العجلوني	عصام العجلوني

وزير البلدية والقروية	وزير الشؤون الخارجية	وزير الدولة	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العموي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	رجائي المعشر

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٦
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما ورد في البند (٣) من الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(٣- ان يتم تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه على اقساط شهرية لا تزيد على عشرين عاماً) .

المادة ٣ - يلغى ما ورد في البند (٤) من الفقرة (و) من المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(٤- ان يتم تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه على اقساط شهرية لا تزيد على عشرين عاماً) .

١٨/٢/١٩٧٦

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التقني	وزير الاعراف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة	وزير المواصلات ووزير بالوكالة	وزير المعدل	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراوله	راكان عناد الجلازي	رؤساء الوزراء	ثروت التلهوني

وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير لشؤون الخارجية	وزير التقوية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٦
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٨/٣/١٩٧٦ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي كما يلي :

١ - بشطب كلمتي (بيطري) و (نعال) الواردتين فيها ، والغاء العلاوة المخصصة لكل منها .

٢ - باضافة ما يلي الى آخرها :

مقطع	درجة اولى	درجة ثانية	درجة ثالثة
٣	٤	٣	٢
مساعد محلل مختبر جنائي			
هجان/ فارس)			
بيطري/ نعال)			

٣ - اعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ، و اضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- بالرغم مما نص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة او في اي نظام آخر تسري انظمة علاوات الافراد المهنية والفنية المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية على الافراد دون رتبة ضابط وذلك بالنسبة للمهن الماثلة في الامن العام :

المادة ٣ - يلغى ما جاء بالمادة (٦) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
(يعطى مبلغ (٥٠٠) فلس لكل فرد دون رتبة ضابط اذا كان سلوكه حسنا وتبين بتعليمات يصدرها مدير الامن العام كيفية منح وحجب هذه العلاوة .

١٩٧٦/٢/١٨

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والإعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي أمين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة بالوكالة	وزير المعمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكاڤ عناد الجازي	ثروت التلهوني

وزير البلدية والقروية	وزير العمل	وزير للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نص الحبيب لله الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ١٤ و ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية
لموظفي الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية لموظفي الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية للنظام الاصيل وتعطى الرقم (٥) ويعاد ترقيم المادتين (٥) و (٦) بحيث تصبحان (٦) و (٧) :-

المادة ٥ - بالرغم من اي استثناء نص عليه في هذا النظام بمنح جميع الموظفين الذين تنطبق عليهم احكامه علاوة شهرية مقدارها اربعة دنانير بقرار من مجلس الوزراء واعتبارا من التاريخ الذي يحدده وذلك بالاضافة الى العلاوة المنصوص عليها في المادتين (٢) و (٣) من هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٢/١٥

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة بالوكالة	وزير المعمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكاڤ عناد الجازي	ثروت التلهوني

وزير البلدية والقروية	وزير العمل	وزير للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة
الاضافيه لموظفي البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة لوظفي البلديات لسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مع النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٦/٢/١ .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية للنظام الاصلي وتعطى الرقم (٥) ويعاد ترقيم المادة (٥) بحيث تصبح (٦) :-

المادة ٥ - بالرغم من اي استثناء نص عليه في هذا النظام يمنح جميع موظفي البلديات المشمولين باحكامه علاوة شهرية مقدارها اربعة دنانير وذلك بالاضافة الى العلاوة المنصوص عليها في المادتين ٣ و٢ من هذا النظام .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح أبو زيد	صبيح امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التنقل	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخطاط	مروان الحمود	أحمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطرونة	رئاسة الوزراء	ثروت التلهوني

وزير البلدية والقروية	وزير العمل	وزير لشؤون الخارجية	وزير التعمير	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعة	رجائي المعشر

نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام اسكان موظفي
مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اسكان موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم ١١٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي بشطب عبارة (لا يتجاوز الثلاثمائة الف دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لا يتجاوز الخمسمائة الف دينار) .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير والاعلام	وزير الثقافة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح أبو زيد	صبيح امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التنقل	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخطاط	مروان الحمود	أحمد الشويكي	غالب بركات

وزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	رئاسة الوزراء	ثروت التلهوني

وزير البلدية والقروية	وزير العمل	وزير لشؤون الخارجية	وزير التعمير	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعة	رجائي المعشر

نحى الحسين بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٧٦) ، ويقرأ مع النظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢١) من النظام الاصلي بالغاء الرقم (١٩) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالرقم (١/٢٠) هـ
المادة ٣ - تعدل المادة (٢٦) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (بالشروط التالية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي :-

(الا اذا اشتملت الموافقة على ثلثية الدعوة ان تتحمل الخزينة اقل من ذلك او اذا قرر مجلس الوزراء صرف نسبة اقل من (٢٠٪) على ان تراعى في هذه الحالة الشروط التالية :-) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
يستثنى من احكام المادتين (٢٠) و (٢١) من هذا النظام الموظفون الذين تقتضي طبيعة اعمالهم التنقل للعمل في الميدان وهم الحق في ان يستفيدوا من نظام علاوات الميدان المعمول به .

١٩٧٦/٢/٢٥

الحسن بن طلال

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي

وزير التقني	وزير الاشغال العامة والاعمار	وزير الزراعة	وزير السياحة والآثار	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بوكات

وزير الصحة بالوكالة	وزير الغذاء والدواء	وزير رئاسة الوزراء	وزير الدخيل	وزير الصحة بالوكالة
محمد عضوب الزين	لجبي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	فروت التلهوي	فروت التلهوي

وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير الشؤون الخارجية	وزير الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام المجلوي	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

الأوامر

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعديل الارادة الملكية الخاصة باحداث (اشارة التقدير للخدمة المخلصة) بشكلها التالي :

نحى الحسين بن طلال

بعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة ٣٧ من الدستور
نأمر بما هو آت :-

تعدل اراقتنا الملكية المتضمنة احداث اشارة باسم (اشارة التقدير للخدمة المخلصة) بالغاء عبارة (عشرين سنة) الواردة في الفقرة (٤) المضافة اليها بالارادة الملكية المنشورة بالعدد (١٠٠٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ

١ شباط سنة ١٩٥٠ والاستعاضة عنها بعبارة (ستة عشر عاما) .

٢ - يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٧٦/٢/٢١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير الدفاع
زيد الرفاعي

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/١/١٩ رقم ن/٤٣/٦٨٨ أجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة السادسة من نظام علاوة غلاء المعيشة للموظفين رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما إذا كان حكمها ينطبق على الزوجة التي تنقاضي راتباً تقاعدياً أم أنه حكم خاص بالزوجة التي تنقاضي راتباً شهرياً لقاء خدمة فعلية تقوم بها .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين أن الفقرة (ج) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (لا تدفع العلاوة إلى الموظف عن زوجته التي تنقاضي راتباً شهرياً من مصلحة عامة أو خاصة على أن لا يحمل يحملها أحد الأولاد في هذه الحالة) .

ويتضح من هذا النص أن عبارة (راتباً شهرياً) الواردة فيه قد جاءت بصيغة الإطلاق
وحيث أنه من القواعد القانونية أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد دليل للتقييد نصاً أو دلالة
وحيث لم يرد في النظام المشار إليه ما يمكن أن يستخلص منه بالنص أو بالدلالة أن المقصود بالراتب الشهري المبحوث عنه في الفقرة (ج) الراتب الذي تنقاضه الزوجة عن خدمة فعلية فقط .

فإن ما ينبغي على ذلك أن عبارة الراتب الشهري الذي تنقاضه الزوجة من مصلحة عامة أو خاصة إنما تعني أي راتب شهري سواء أكان قد تآق للزوجة مقابل خدمة فعلية أو كان راتباً تقاعدياً .
ولذا تقرر تفسير النص المطلوب تفسيره على هذا الوجه :

صدر بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨

مندوب وزارة المالية	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو
لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	الرئيس الثاني لحكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
صبيح الحسن	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان
			موسى الساكت

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٦

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٦/١/٢٤ رقم ٩٧٦/١/٣٠/١ أجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ وبيان ما إذا كان وزير الداخلية هو الجهة المختصة بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في هذه المادة أم أن وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٤ وكتاب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ وكتاب الرئيس الموجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - أن المادة الثالثة من قانون إدارة القرى المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يحق لوزير الداخلية أن يعلن من وقت إلى آخر بأمر يصدره خضوع أية قرية أو قسم من قرية لأحكام هذا الفصل من القانون ، وعند صدور ذلك الأمر تسري أحكام هذا الفصل على القرية المذكورة وفقاً لما ورد في الأمر) .

٢ - أن المادة الثامنة من نظام تنظيم وإدارة وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية تنص على ما يلي (تختص الوزارة بشكل عام بما يلي :-

الإشراف على تطبيق قانون البلديات وقانون إدارة القرى وقانون تنظيم المدن والقرى والابنية وقانون الانشاءات والخدمات القروية والانظمة الصادرة بموجبها) .

ومن هاتين المادتين يتضح أن وزير الداخلية هو الذي كان في الأصل مختصاً بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون إدارة القرى ، غير أنه لما وضعت السلطة التنفيذية النظام رقم ٣٦ المشار إليه آنفاً لغاية تحديد اختصاصات وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية نص هذا النظام في المادة الثالثة منه على أن الإشراف على تنفيذ أحكام قانون إدارة القرى هو من اختصاصات وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، أي أن الشارع قد نقل إلى هذه الوزارة الاختصاصات التي كانت في الأصل منوطة بوزير الداخلية بموجب قانون إدارة القرى . وبذلك أصبح وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية هو المختص بممارسة الصلاحية المنصوص عليها في المادة الثالثة المطلوب تفسيرها على اعتبار أنه قد حل محل وزير الداخلية بهذا الشأن .

ولا يرد هنا القول أن اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عليها في قانون إدارة القرى لا يجوز سلبها واناطتها بوزير آخر بموجب نظام وإنما يجب أن يكون ذلك بقانون - لا يرد هذا لأن القاعدة التي رسمها الدستور في الفقرة الثانية من المادة ٤٥ والمادة ١٢٠ منه توجب تحديد صلاحيات الوزراء بأنظمة تصدر عن السلطة التنفيذية لا بقانون ويكون لمل هذه الانظمة المستقلة قوة القانون كما هو واضح من نص هاتين المادتين والقرار الصادر عن المجلس العالي بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ رقم (١) المنشور على الصفحة ٩٥٢ من عدد الجريدة الرسمية ١٨٥٣ .

هكذا من الله على